لضمان بقائهم في مربع التطرف

سياسة اسرائيل ضد الفلسطينيين تهدف الى تكريس دائرة العنف من اجل تجنب الدخول في مفاوضات حقيقية معهم

■ سفك الدماء على شاطىء غزة في نهاية الاسبوع الماضي لم يحدث بسبب خطأ مأساوي. كان واضحا للجميع أن الاكتظاظ السكاني في غزة الذي هو الأعلى في العالم يجعل مسألة إلحاق الأذى بعائلة بأكملها مسألة وقت ليس إلا. كما أن الرد الفلسطيني معروف مسبقا: المزيد والمزيد من العمليات، وحسن الحظ أو سوؤه هو الذي يحدد عدد الضحايا الاسرائيليين الذين سيسقطون في الفترة القريبة.

لقد أصبح معروفا منذ مدة أنه لا يوجد حل عسكري للصراع برمته. ولكن يتبين الآن بصورة متزايدة أنه ليس هناك حل عسكري يوقف اطلاق صواريخ القسام. ما الذي لم يفعلوه حتى الآن؟ وجهوا ضرباتهم للخلايا التي تطلق الصواريخ، وللقادة، ودمروا الجسور، وأعطبوا الطرقات وعطلوها وقاموا بعمليات «حرث» وأبادوا المناطق الزراعية، قصفوا مناطق اطلاق الصواريخ مرة تلو اخرى، وزعوا المنشورات والتحذيرات للسكان، وهددوا بتدمير أحياء وبلدات. من الأجدر أن نُذكر بـ«حرب المخارط» التي خاضها الجيش الاسرائيلي ضد الورشات التصنيعية في غزة. عشرات من المخارط الفلسطينية قُصفت وأبيدت بعد أن اشتبه بقيامها بانتاج الصواريخ.

كل هذا لم يُسعف شيئا. بل على العكس ـ في غزة اليوم عدد أكبر من الصواريخ والقذائف مما كان عليه في الماضي. المعلومات والوسائل والقدرات لاطلاقها نحو أهداف في اسرائيل تطورت وازدادت رُقيا. وليس هناك أي شك بأن استمرار التدهور الأمني انما يؤدي فقط الى زيادة مهنية وتخصص الفلسطينيين وتوسيع نطاق النشاط في هذا المضمار. من الممكن حتى الافتراض أنهم من دون ما يُسمى بالأفق السياسي ستصل الدافعية والوسائل والمعلومات لاطلاق الصواريخ إن عاجلا أو آجلا الى الضفة الغربية.

منذ أن انتخب أبو مازن قبل عام ونصف لم يمر يوم واحد تقريبا من دون أن يطلب الرئيس الفلسطيني الشروع في المفاوضات السياسية. صحيح أنه لا يخوض الصراع ضد حماس والارهاب بصورة دؤوب إلا أن ذلك ليس ذريعة لعدم التفاوض معه. اربع سنوات مرت حتى الآن منذ أن أطلقت المبادرة العربية في قمة بيروت والتي تدعو الى التطبيع مع اسرائيل ضمن شروط صعبة طبعا، إلا أن السياسة الاسرائيليين لم يتطرقوا اليها حتى.

الآن توجد على المحك «وثيقة الأسرى» التي لم تحظ فقط إلا بردود سلبية ومستهزئة من قبل رئيس الوزراء ايهود اولمرت والناطقين باسمه. وهناك حتى قرارات حكومة حماس التي تسمح باجراء الاتصالات في الأمور العملية ـ اقتصاد، اموال، زراعة، كهرباء، صحة وسياحة ـ مع حكومة اسرائيل.

المطالب الفلسطينية صعبة. بالتأكيد كان الأمر أكثر بساطة لو أن الفلسطينيين وافقوا على مطالبنا، على سبيل المثال القبول بالقدس الكبرى الموحدة ـ مع معاليه ادوميم في الشرق وجفعات زئيف في الشمال وبيتار في الجنوب ـ التي تكون عاصمة وحيدة لاسرائيل. هناك موقف سائد في اوساط الجمهور الفلسطيني بكل أطيافه بأن اسرائيل تدرك جيدا أنه لا توجد أية احتمالية بأن يوافق أي فلسطيني على هذا المطلب. لذلك، تكمن المصلحة الاسرائيلية الصارخة بعدم الشروع بتاتا في التفاوض مع أي فلسطيني ـ لا معتدل ولا متطرف بالتأكيد. وبالمناسبة، من الأفضل أن يكون الفلسطينيون متطرفين لانه لن يطالب أي أحد حكومة اسرائيل حينئذ باجراء المفاوضات معهم. وكيف يمكن التأكد من كون الفلسطينيين متطرفين؟ من خلال توجيه الضربات لهم مرة تلو الاخرى بكل بساطة، مثلا، من خلال عمليات التصفية والقصف الذي لا يتوقف، حتى لا يخطر ببالهم بالمرة أن يؤيدوا سياسة السلام.

من المحتمل أن يكون هذا تفكيرا خاطئاً، وغير سليم، ولكن كل من يحاول جس النبض في المناطق، وكل من يتابع ما يُنشر في الصحف بعد بيانات الناطقين الرسميين وبعد المقابلات في محطات التلفزة المحلية والعربية – يصل بكل بساطة الى الاستنتاج بأن هذا هو نمط التفكير السائد لدى كل الفلسطينيين، من رفح حتى جنين. والى أن تعلن اسرائيل عن تغيير سياستها ووقف اطلاق النار التام والاستعداد الحقيقي للتفاوض ـ سيتواصل الأمر على هذا النحو.

داني روبنشتاين
محلل خبير للشؤون الفلسطينية
(هآرتس) 2006/6/12

نشطاء سلام يتظاهرون عند حاجز قلنديا قرب القدس

القتل لا يمنع القتل

قتل اسرائيل للمدنيين الفلسطينيين لم يمنع اطلاق قذيفة قسام واحدة على سدروت

■ في زمن كتابة هذه المقالة كانت لجنة تحقيق الجيش الاسرائيلي لم تُنه بعد عملها، وما يزال يوجد احتمال، وإن يكن ضئيلا جدا، أن تكون المأساة التي حدثت في شاطىء غزة لم يُسببها اطلاق نار مدافع الجيش الاسرائيلي. على أية حال، لا يهدف الجيش الاسرائيلي الى قتل أبرياء. لأن الأمر يكون كذلك عندما تُطلق المدافع. يبكي الاولاد والنساء بكاء عاليا جدا. الرجال الذين يأخذون عائلاتهم ليوم متعة عند البحر، تكتشفهم في نهاية الأمر احدى بنات العائلة وهم يتشحطون في دمائهم، وقد فارقوا الحياة.

ولو كان كل هذا يأتي بنتائج، لكان ربما يكون من الأسهل تحمل الخزي والألم من جانبنا. لو كان هذا القتل كله يمنع اطلاق قذيفة واحدة على سدروت، لربما كان من الممكن فعل حساب دماء، وأن نقول إن دماء أهل سدروت لا تقل حُمرة عن دماء سكان غزة، ويكون هذا نوعا من التخفيف ايضا. بيد أن كل هذا لا يحدث، ولن يحدث ايضا. فالقتل لا يفضي الى الاقلال من قتل الجانب الثاني.

ليست هذه قضية نظرية، ولا ايديولوجية ايضا. هذا هو الواقع. تطلق مدافع الجيش الاسرائيلي آلاف القذائف الى غزة منذ اسابيع طويلة، وتسقط صواريخ القسام. في النهار والليل، بقرب المدارس وفوق رؤوس سكان سدروت. انهم يطلقون، ونحن نقصف، وهكذا دواليك. التلقائية المثيرة للقشعريرة لحلقة الشر والدماء.

تنبع خيبة الأمل الكبيرة في الأساس من الاحساس بأن جهاز الأمن لا يتعلم من تجربة الماضي. حتى الآن، حيث يوجد وزير دفاع جديد، كان يفترض أن يأتي الى الجهاز بفكر مخالف، نرى تقبلا تاما للسياسة التي يُمليها الجيش الاسرائيلي. انه ما يزال جديدا بحيث لا يكون أسيرا لتصور الرد التلقائي. ما يزال يستطيع أن يقول للجيش، اننا نطلق النار منذ اسابيع، ونطلقها على تجمعات سكنية، ولا فائدة. بعد قليل، والمسألة مسألة شهرين أو ثلاثة، سيغرق تماما في الجهاز الأمني، ويفكر مثل رؤوس الجيش الآخرين تماما.

مهمة الوزير المسؤول عن الجيش هي انشاء معيار ومقياس، ومهمته أن يقول للجيش إنه في هذه الفترة، التي تُضعف فيها فتح وحماس بعضهما بعضا، ويصارع بعضهما بعضا، علينا أن نفعل كل شيء لتقوية أبو مازن، الذي تحظى مبادرته الى استفتاء الشعب في وثيقة الأسرى بتأييد كبير على الأقل بحسب استطلاعات الرأي. وتعزيز أبو مازن يعني عدم اعطاء السكان الفلسطينيين سببا لارادة الانتقام من اسرائيل، بل العكس، أن تعطى لهم الاسباب الكافية لارادة تمديد التهدئة. بدل ذلك، كما هي الحال دائما نفعل العكس تماما. نُضعف أبو مازن، ونُقوي حماس.

مواطنو اسرائيل كلهم، ولكن سكان سدروت في الأساس وسائر الكيبوتسات التي تطلق النار عليها حولها، لا صبر لديهم، وهم مُحقون في ذلك كثيرا. توجد صعوبة لا تطاق في العيش تحت وابل من صواريخ القسام، وتوجد حاجة دائمة عند الجهاز أن يُسكّن عدم الصبر، بعمليات عسكرية، تُحدث ضجيجا في الأساس وتقتل احيانا ايضا والدين وخمسة أبناء. يجب على رئيس الحكومة ووزير دفاعه، مثل جميع المجلس الوزاري المصغر الأمني، أن يكونوا ذوي صبر أكبر قليلا. رغم الضغط من الأسفل، عليهم أن يأخذوا في حسابهم اعتبارات أوسع، أحدها وقف سياسة الرد التلقائي، التي في مركزها المس بالأبرياء.

ادارة الدولة تخالف ادارة بقالة، فضلا عن أن يُديروا دولة مثل اسرائيل. يجب أن يُعرف ضبط النفس احيانا ايضا. حتى لو كان من نتيجة ذلك ألا يكون وزير الدفاع الجديد رجلا حقا. لكن ربما يكون الشخص الذي يأتي بالتغيير المُلح جدا لرد الجيش الاسرائيلي على اطلاق صواريخ القسام. وليته يتضح في نهاية الأمر أن ليس اطلاق مدافع الجيش الاسرائيلي هو الذي أفضى الى قتل أبناء العائلة السبعة، بل شحنات ناسفة وضعها الفلسطينيون.

ياعيل باز ـ ملماد
كاتبة يسارية
(معاريف) 2006/6/12

دعوات اسرائيلية لشن عملية عسكرية شاملة لوقف قصف صواريخ القسام

■ ربما يفرك جزء من القراء أعينهم بعد قراءة المقالة ويقولون، «ماذا حدث لمتسناع؟». هل هذا هو متسناع نفسه الذي دعا الى خروج من غزة من طرف واحد؟ هل هذا هو متسناع نفسه الذي ندد بقصف سلاح الجو غزة بقنبلة تزن نصف طن، تسببت في قتل 19 مواطنا؟.

اجل، هذا أنا، وأنا أدعو بصوت عال: كفوا عن إظهار اللطف الذي لا حاجة اليه، لكل شيء حد ويجب وضع حد لكل وقاحة.

انقبض قلبي مثل الجميع عندما رأيت البنت الفلسطينية المشعثة الشعر، والمذعورة والباكية، حينما اكتشفت جثة والدها. هذا مشهد صعب، سيصحب كل انسان ذي عقل وذي ضمير وقتا طويلا. مثل مشهد والد الطفل محمد الدرة، وهو يحميه عندما دُعيا الى حادثة اطلاق النار. هذه هي قوة التلفاز، التي تستطيع أن تأتي بالفظاعة بأكبر قدر الينا في البهو.

أعترف بأنه بعد عدة ساعات، عندما سكنت، بدأت تثور الاسئلة. ما الذي فعلته العائلة البائسة هناك؟ أين السلطات التي تُمكّن العائلة من الخروج لقضاء الوقت على الشاطىء؟ ألم تطلق من هذا المكان صواريخ قسام كثيرة، وهي هدف لاطلاق نار الجيش الاسرائيلي. يبدو لي بعامة أن سلطات السلطة الفلسطينية في غزة يهمها بقدر ضئيل جدا مصير شعبها. وبدل ذلك تشغل نفسها بحشد القوة وتحصين المواقع.

خرجنا من قطاع غزة حتى آخر سنتيمتر. فعلنا ذلك بتصميم وبحساسية، أفضيا الى انشقاق كبير في الشعب. الآن انكشف الوجه الحقيقي للمنظمات المختلفة، التي تطلق صواريخ القسام الموجهة الى التجمعات السكنية في قصد الى الاصابة والقتل، بلا انقطاع. ويوجد جرحى، وتوجد أضرار، ويوجد خوف كبير، وأين الرد؟.

ونحن؟ لماذا نتلعثم؟ هل عملنا عمل لا ينبغي فعله؟.

في سفرة من حيفا الى يروحام أُصغي الى جميع المقابلات ونشرات الأخبار وأُبشر مثل كل شعب اسرائيل، بأن وزير الدفاع قد اتخذ قرار وقف القصف المدفعي برغم عشرات الصواريخ التي تسقط على مستوطنات المنطقة.

يصعب فهم ذلك. ما الذي ننتظره؟ أن يسقط، لا سمح الله، صاروخ على تجمع سكني؟ على مصنع، ويصيب عمالا كثيرين؟ أن يصيب صاروخ هدفا استراتيجيا بقرب عسقلان؟ هل توجد لدينا خطوط حمراء جديدة؟.

هذا هو وقت عدم إظهار التردد. هذا هو وقت مضاعلة الحساسية قليلا وإظهار قدر أكبر من التصميم. يستطيع الجيش الاسرائيلي أن يُقدم ردا وحلا لكل مشكلة. والسؤال هو الثمن السياسي المقرون بكل حل. من الذي يجب أن نعتذر منه؟.

اليوم، بعد الخروج من غزة، الحرب هي على البيت (خلافا لعدد من الحروب الاخرى)، وفي الحرب على البيت لا هوادة ولا «تسهيلات».

ان عملا شديد الوطأة مهما، وليكن عينيا أو شاملا، سيأتي بالنفع آخر الأمر للفلسطينيين ايضا من سكان بيت لاهيا وبيت حانون، الذين يريدون الهدوء هم ايضا، لكي يستطيعوا الذهاب الى البحر بأمان.

عمرام متسناع
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/6/12

على قادة اسرائيل أن يدركوا خطورة ذلك على المدى البعيد

مكانة محكمة العدل العليا في اسرائيل بدأت في التراجع بعد أن أدت دورها في حماية حقوق الأكثرية العلمانية

■ القضاء على عائلة اخرى في غزة ليس «حادثا مؤسفا» يتوجب تسجيله في مربع الجانب الانساني، أي، المقاتل الفلسطيني الذي أطلق النار أو المقاتل الاسرائيلي الذي اخطأ. هذا ثمن محدد سلفا للرؤية التي ترسخت في التفكير بصدد المجابهة الأخيرة. المُعبر الصارخ عنها كان ميشآل حشين، الذي كان نائبا لرئيس محكمة العدل العليا، وادعى بأن الرئيس السابق للمحكمة اهارون باراك: «مستعد لقبول موت 30 ـ 50 شخصا في الانفجارات شريطة أن تكون هناك حقوق انسان». ضمن الصياغة الأكثر عسكرية، يقصدون تلك «الضربة الخفيفة في الجناح» التي يشعر بها الطيار ـ رئيس هيئة الاركان وهو يلقي بقنبلة على منزل «مطلوب» في قلب حي سكني.

عندما يتحدثون في كل يوم عن عشرات الانذارات الأكثر تمركزا أو الأقل تمركزا، لماذا يتوجب علينا اذا أن نهتم بالطوابير أمام الحواجز والاغلاقات المفروضة على مدن الضفة والحصار المفروض على القطاع ومصادرة الاراضي من اجل «الجدار الأمني». خلافا لادعاء حشين، نجد الالتماسات التي قررت فيها محكمة العدل العليا بأن العقاب البيئي الجماعي للسكان الفلسطينيين ليس «نسبيا»، كانت نادرة. في الاغلب كانت العبارة السحرية «الاعتبارات الأمنية» مرجحة للكفة. ولكن هذا النذر اليسير ايضا يزعج ساستنا. رئيس الحكومة اهود اولمرت ووزير العدل حاييم رامون، ومثلهما اسحق رابين، كانوا سيتدبرون أمرهم بصورة مدهشة من دون محكمة العدل العليا وبتسيلم. من اجل استكمال «جدار الانطواء» في المسار الفلسطيني وضرب الفلسطينيين بقوة وعنفوان (وإن كانت هناك حاجة ـ ضرب اليهود ايضا) الذين يقفون في طريقهم، تحتاج الحكومة الى محكمة عدل عليا ضعيفة وسلبية وخانعة.

وعليه فان المعركة من اجل استقلالية محكمة العدل العليا ليست مجرد معركة اعتبارية عابرة، وانما هي معركة حاسمة حول مكانة هذه الهيئة خلال السنوات القادمة. سنوات ستضطر فيها بصورة متزايدة لاحداث توازن دقيق بين مكافحة الارهاب وحقوق الانسان، بين الحدود الدائمة وحدود القوة. يبدو أن ايام محكمة العدل العليا كحارس لحقوق الاغلبية العلمانية قد ولّت، هذه الوظيفة التي كانت بؤبؤ عين هذه المحكمة طوال سنوات ومنحتها مناصرة التيار المركزي في اسرائيل. خلال عشرات السنين نفذت محكمة العدل العليا من اجل العلمانيين مهمة «من هو اليهودي»، وتولت قضية التوقيت الصيفي والمعركة حول يوم السبت. مع السنين وجدت محكمة العدل العليا حلولا جزئية لسيطرة القانون الشرعي على الاحوال الشخصية للعلمانيين. هي أعدت بدائل للزواج في الحاخامية واعتناق اليهودية الارثوذكسي، وطالبت المحاكم الدينية بتوزيع الأملاك بين الزوجين بصورة متساوية وحتى الدفن العلماني والكتابة باللغة الاجنبية في مقابر «حفرا كديشا».

اصرار محكمة العدل العليا الحازم أضفى عليها مكانة قوية في نظر الجمهور العلماني الذي أدرك جيدا أن الانعتاق من الدين مشروط باستقلالية المحاكم. يفضل هذا الصمود وافقت اغلبية الجمهور ايضا مع قرارات هذه المحكمة التي رمت احيانا الى ضمان المساواة في الحقوق للأقليات. الآن قامت محكمة العدل العليا بالمهمة المنوطة بها بالنسبة للعلمانيين ـ بامكان هذه المحكمة أن تغادر (وأن تدع الجيش ينتصر). أي نصر بائس!.

الأقلية الدينية لم تعد مهددة جدا لنمط الحياة السائد بالنسبة للاغلبية العلمانية. الاحزاب الدينية لم تعد حجر الرحى بين القطبين العلمانيين الكبيرين اللذين يسعيان كل من طرفه الى شراء رضاها واعطائها ما تريده من المخصصات والتقليصات. تهديد «القهر الديني» اختفى من الوعي، وعليه ما الذي يتبقى لمحكمة العدل العليا حتى تكون هامة في نظر الناس؟ التماسات العرب والعمال الاجانب والمستوطنين المُرحلين من منازلهم. ولكن اغلبية الجمهور لا تكترث كثيرا لحقوق الأقليات. هي كانت لتتخلص منهم بفرح وسرور وتدفعهم الى ما وراء الجدار مع محكمة العدل العليا و«بتسيلم» لو استطاعت الى ذلك سبيلا. ولكن المستوى السياسي ملزم بادراك المخاطر بعيدة المدى النابعة من جهاز سياسي وقضائي ينأى بنفسه عن الأقليات، ويقطع ارتباطه بها.

من الممكن التوقع من السياسيين بأن يحافظوا على مكانة المحكمة حتى إن لم يكن ذلك ضمن أولوياتهم اللحظية. من المهم أن يكون على كرسي القضاء قضاة يدركون بأن موت أسرة بأكملها في ساحل غزة يؤدي الى ولادة عائلات جديدة وكاملة من المخربين – الانتحاريين. محكمة العدل العليا بحاجة الى قضاة يعرفون أن كل تعرض منهجي لحقوق الانسان بالنسبة لثلاثة ملايين فلسطيني قد يوفر اليوم حياة 30 ـ 50 اسرائيلي ربما، إلا أنه يشكل خطرا في الغد على حياة 300 ـ 500 انسان.

عكيفا الدار
المراسل السياسي للصحيفة
(هآرتس) 2006/6/12

انعدام رد اولمرت وديوانه على قتل سبعة مواطنين فلسطينيين يصل الى حد الاستسلام

■ تستغل أكثر وسائل الاعلام في العالم (بل في اسرائيل)، ورؤساء وممثلو الدول، الحادثة في بيت لاهيا للاشارة الى اسرائيل كمُخلة بالتوازن الاقليمي، وكمن أفضت الى انهاء «وقف اطلاق النار». هكذا تُعبر كونداليزا رايس عن تخوفها لوزيرة الخارجية لفني، مما يتعلق بآثار الحادثة على المنطقة، وتقول لنا صحيفة «نيويورك تايمز» إن: «وقف اطلاق النار في الشرق الاوسط في خطر في أعقاب القصف»، بل إن فرنسا تجرؤ على التنديد به، وحيال كل ذلك يقف الصمت بكامل وقاحته. أصاب البكم رئيس الحكومة اولمرت، ووزير الدفاع بيرتس ووزيرة الخارجية لفني. هؤلاء يُسلمون دولة اسرائيل، وجيشها ومواطنيها الى الذين يهاجموننا بقوة اللسان أو الارهاب.

لا يجد رئيس الحكومة، الذي يسارع الى اجراء المقابلات تحت كل شجرة ناضرة للحديث عن «أفكاره الجريئة»، وقت فراغ للحديث في الدفاع عن دولة اسرائيل.

ربما ليقول انه لم يكن وقف اطلاق نار في المنطقة قط، وأن يقول إنه منذ الانفصال أصبحت مستوطنات النقب عُرضة لصواريخ القسام والقذائف. وأن يُذكر بأن اطلاق صواريخ القسام في السنة الماضية كان الأعلى الذي عرفته اسرائيل. وانه في الشهر الأخير فقط أُطلقت عشرات صواريخ القسام على اسرائيل ـ وكلها، على مواطنين أبرياء. وماذا عن اصابة المدرسة في سدروت؟ يجب الحديث في ذلك ايضا.

الصمت الذي يُظهره رئيس الحكومة يصعب ألا نُفسره بروح العملية التي تميز حكومته: عمير بيرتس، وهو وزير الدفاع، يشغل نفسه بافتتاح المعابر، وبتحويل الاموال الى الفلسطينيين أكثر من شغلها بمنع اطلاق صواريخ القسام. ووزيرة الخارجية لفني خبيرة بعدم ـ اتخاذ القرارات، لكي «تبدو متوازنين»، مثل ردها على طلب وزير الأمن الداخلي ديختر وقف اطلاق صواريخ القسام.

دُعي الجيش الاسرائيلي الى إسكات مدافعه، حتى عندما يطلق 24 صاروخ قسام وقذيفة بل صاروخاً مضاداً للدبابات علينا في اليوم الأخير فقط. وكل ذلك في حين يتم اعتقال ثلاثة فلسطينيين، في اليوم نفسه، حينما يطلقون صواريخ القسام علينا من بيت حانون.

لكن خبرة أبو مازن بتسمية موت العائلة الفلسطينية «مجزرة»، لا تحظى برد منا. هرب اولمرت. أسلم اولمرت المعركة، وأمننا، وكرامتنا كشعب، وكبشر نرغب في السلام ونطلب التمسك بالحق الأساسي في الدفاع عن انفسنا في دولتنا. الفراغ الذي تركه اولمرت وراءه، تملؤه مواقف متشددة في الداخل ايضا، وهكذا ترتفع اصوات المنظمات اليسارية، التي تستغل كل فرصة من اجل نسيان قتل المواطنين المنهجي والموجه، وتخليد الموت العارض لفلسطينيين. وهكذا تجري ايضا مظاهرة مليئة بالكراهية، تدعو فيها حتى ابنة رئيس الحكومة، رئيس هيئة الاركان قاتلا. ويبقى الصمت.

ليمور سميميان دراش
تُعد لشهادة الدكتوراه في الجامعة العبرية
(معاريف) 2006/6/12

جولة اولمرت في اوروبا ستواجه بكثير من العقبات وستكون فرصة لاقناع الجميع بخطة الانطواء

■ ستكون مهمة رئيس الوزراء الاسرائيلي، ايهود اولمرت، في زيارته التي ستبدأ اليوم كجولة اوروبية، ستكون لها صعوبات وستواجه بكثير من العقبات. فعليه أن يقنع قادة بريطانيا وفرنسا بالمنطق الذي يغلف خطة «الانطواء» ولا يتمكن من اظهار وعرض الافضليات التي تكمن في هذه الخطة من أجل كسر حالة الجمود بين اسرائيل والسلطة.

فمنذ حلف قسم حكومة اولمرت، تراجعت هذه الخطة من جدول اعمال الحكومة وكذلك من اذهان الجمهور الاسرائيلي. وبدلا منها، فان حالة التصعيد العسكري هي التي حلت محلها، وكذلك المخاوف من انهيار حالة وقف اطلاق النار مع حركة حماس. ففي الحالة التي تم فيها الانسحاب من قطاع غزة لم يتحقق الهدوء والامن، فانه يصبح من الصعب جدا اقناع الجمهور الاسرائيلي والمجتمع الدولي بضرورة تنفيذ خطوة جديدة مماثلة في الضفة الغربية. ان حكومة اولمرت ـ بيرتس تواصل حاليا، سياستها الامنية التي ورثتها عن سابقتها، ولم توفق وتوجه جهودها لاستخدام القوة التي تملكها نحو اهداف سياسية.

وكذلك الامر في الساحة السياسية، فقد فقدت اسرائيل مبادرتها، امام الضغط الدولي بضرورة العودة للمفاوضات السياسية مع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، محمود عباس، وكذلك مع التأكيد الامريكي لـ «ابو مازن» لجهوده حول موضوع «وثيقة الاسرى» ودفعها باتجاه «الاستفتاء العام» بين الفلسطينيين، وكذلك بهدف ايجاد «الشريك» الشرعي للتفاوض مع اولمرت.

النتيجة هي أن اولمرت يبدو اقل اهتماما وشجاعة كلما مر الوقت، فعليه أن يظهر بوضوح ان اسرائيل معنية باستئناف المفاوضات مع السلطة، لكنها لن تربط بذلك بالانسحاب الضروري وباخلاء المستوطنات. لقد حاول اولمرت في الاونة الاخيرة ان يشوش ويتوه الاخرين بتصريحاته، وان اعلانه بأن اسرائيل ستنسحب الى «حدود دائمة» سوف تحظى باعتراف دولي قد اندثرت وتلاشت في حديثه عن «حدود آمنة». ولصالحه سوف يقال، فانه تراجع ـ كذلك ـ عن اعلانه السابق بانه ينوي «تكثيف الكتل الاستيطانية» وحول قوله ووعوده باقامة حي A1 الاستيطاني بين القدس ومستوطنة معاليه ادوميم. ان عملية جر الرجلين توضح تماما بأن هذه الحكومة لم تقم بعد باجراء أي نقاش جدي رسمي حول موضوع فك الارتباط وبرامجها السياسية، وأنها لم تبدأ بعد بالبحث في موضوع الانطواء، وهو الامر الذي ينهار تدريجيا بالنسبة لتأييد الجمهور.

الاستطلاع الذي أجرته صحيفة «هآرتس» في نهاية الاسبوع الماضي يظهر بأن 56 في المئة من الجمهور الاسرائيلي يعارض الانطواء. وبالنسبة للرأي العام العالمي فان التفسير والفكرة الفلسطينية هي المقبولة عندهم والتي تقول بان «الانطواء ليس الا خطة لتعميق الاحتلال»..

يجب على اولمرت ان يظهر قيادته وان يوضح، بأنه على الرغم من الصعاب الكامنة في الطريق، فان حكومته ستتوجه نحو الهدف المركزي الذي أعلنته: انهاء الاحتلال والانفصال عن السكان الفلسطينيين في الضفة، وذلك لكي تحافظ اسرائيل على وجهها اليهودي وان يتمكن الفلسطينيون من اقامة/ادارة دولتهم. فالمستوطنات خارج الجدار لم تعد بعد «ورقة مماحكة» وان على الحكومة أن تركز قواها في عملية اخلاء هذه المستوطنات، وليس في محاولات جديدة لانتساخ الصيغة القديمة «اراض مقابل سلام». فالمفاوضات مع السلطة الفلسطينية يجب ان تجري حول الترتيبات الامنية وحول غور الاردن والمناطق التي ستظل مختلفا عليها، وليس حول «ايتمار» او «يتسهار».

لقد اثبت رئيس الوزراء خلال زيارته الاخيرة في واشنطن أنه يمتلك قدرة جيدة على الظهور ويمكنه التأثير في المنابر الدولية، وان زياراته في لندن وباريس ستكون فرصة ـ له ـ ليركز في رسائله، وبهذه الطريقة فقط يمكنه اقناع مضيفيه وكذلك جمهوره في البلاد.

اسرة التحرير
(هآرتس) 2006/6/12

رئيس وزراء بريطانيا مستقبلا نظيره الاسرائيلي في لندن

يجب على الجميع التفكير المعمق في الصراع وطريقة صنع القرار

اسرائيل لا تملك منظومة مرتبة للادارة الاستراتيجية وذلك يفسر سبب تكرار فشلها السياسي

■ طوال خمس سنوات كان غيورا آيلاند المسؤول عن التفكير حول جسر القيادة العليا الاسرائيلية. سواء من خلال منصبه كرئيس لقسم التخطيط أو إبان رئاسته لمجلس الأمن القومي، كان آيلاند مسؤولا عن القضايا الاستراتيجية المركزية الماثلة أمام اسرائيل. هو رافق السياسيين والقادة وقام باعداد اعمال الطواقم من اجلهم وشاهدهم عن كثب خلال اتخاذهم للقرارات الهامة في العقد الأخير. لذلك تعتبر الاستنتاجات الصعبة التي توصل اليها بصدد طريقة اتخاذ القرارات وممارسة القيادة السياسية ـ الأمنية في اسرائيل، مقلقة للغاية.

آيلاند يشير الى حقيقة مثيرة: كل رئيس حكومة بادر الى خطوة سياسية في العقد الأخير انجرف مع العملية نحو اماكن لم يكن يخطط للوصول اليها. بيغن لم يفكر حتى بالتنازل عن كل سيناء واقامة الوطن الفلسطيني، أما رابين فلم يخطر بباله أن يقيم دولة عرفاتية على ارض الواقع، وباراك لم يفكر بالموافقة على التنازل عن 95 في المئة من اراضي الضفة الغربية وجبل الهيكل (الحرم).

حسب تقدير المستشار السابق للأمن القومي، شارون ايضا لم يفكر بأن تتحول الخطوة المحدودة أحادية الجانب التي بادر اليها الى خطوة أحادية شاملة. الاستراتيجية أحادية الجانب لم تكن أبدا مقبولة على شارون، حسب ادعاء آيلاند. لو كان شارون قد بقي رئيسا للوزراء لما كان ليتوجه نحو الانطواء حسب طراز اولمرت. ايضا في ايامه الأخيرة اعتبُر الانسحاب الى حدود حزيران (يونيو) في نظر شارون كارثة محدقة.

بذلك يعتبر النمط المتجسد وفق رؤية آيلاند مثيرا للاهتمام: رؤساء الوزراء في اسرائيل يقومون واحدا تلو الآخر باخراج المارد من القمقم معتقدين أنهم سيتمكنون من السيطرة عليه وتدجينه، ولكن سرعان ما يكتشفون أنه قد هيمن عليهم وبدأ بتدجينهم. ما اعتُبر وفقا لذلك مسألة قابلة للتغيير تبين فيما بعد أنه عصي على ذلك. ما خُطط له ليكون خطوة محدودة يتحول الى خطوة شاملة. منذ اللحظة التي تخرج فيها السفينة من الميناء من دون بوصلة أو هدف واضح أو خريطة ملائمة تصف المحيط بدقة ـ تبدأ التيارات القوية في الواقع الدولي بالتلاعب فيها كما تشاء. هي تستخف بكل قائد اسرائيلي دوري وتجرف سفينته نحو اماكن بعيدة وخطيرة. لدى آيلاند تفسير لسبب تكرار نمط الفشل السياسي الاسرائيلي لنفسه: لأن اسرائيل لا تملك منظومة مرتبة للادارة الاستراتيجية. ليس هناك نظام حسب قوله. وليس هناك تحقق وفحص انتقادي للافتراضات الأساسية. ليس هناك تحديد منهجي للأهداف والغايات. هناك اعتماد مفرط على الحدس والفرضيات. وهناك ميل قوي للخطوات التلقائية العفوية والظرفية. ليست هناك أي محاولة للتخطيط من النهاية حتى البداية، بل بالعكس، الضغط هو نحو الوصول بسرعة كبيرة الى النهاية من دون إهدار وقت ثمين على التفكير المسبق.

ما هي النتيجة؟ منظومة صناعة القرار غريبة بالنسبة لتعريف وتحديد فك الارتباط. غياب مطبق لسياسة اتخاذ القرار بصدد اعلان الانطواء. فشل سياسي شديد في مواجهة المشروع النووي الايراني. مفاجأة ـ حماس وتجاهل مغزاها. دولة لا تُدار كدولة وانما تُدار بصورة عشوائية. دولة تُدار كل شركة تجارية متوسطة المستوى فيها بصورة مسؤولة أكثر من الدولة نفسها.

الاستنتاج واضح: القانون الأساسي للغابة الاسرائيلية ـ الفلسطينية هو أن الانسحاب الاسرائيلي لا يكبح الصراع وانما يزيد من حدته. بما أن الانسحاب الاسرائيلي يُفسر من قبل الفلسطينيين كاستسلام، ويزيد من نهمهم لتحقيق استسلام آخر، النتيجة ليست استقرارا منشودا وانما عنفا متزايدا قد يكون قاتلا وفتاكا في ظروف انهاء الاحتلال.

آيلاند ليس الاول الذي يتفوه بهذه الأمور الانتقادية. فقد سبقه افرايم هليفي، ومن قبله كان عوزي ديان، ومن قبل ديان سمعنا أغلبية الاشخاص أصحاب مهمة التفكير الذين سبقوهم على جسر القيادة العليا الاسرائيلية. ولكن الايام ليست اياما عادية. القرارات التي ستضطر اسرائيل الى اتخاذها في السنة القريبة ليست قرارات روتينية وانما هي قرارات مصيرية لم تُقدم اسرائيل على مثلها منذ أن اتخذ قرار ديمونا قبل نصف قرن. لذلك ليس من الممكن في هذه المرة الانتقال الى جدول الاعمال العادي والمرور مرور الكرام بعد شهادة الانهاء الصعبة التي أدلى بها رئيس مجلس الأمن القومي أمامنا. اقواله تستوجب الاهتمام والنقاش. هي تلزم باجراء نقاش جماهيري وتوضيح وتعمق واستخلاص للعبر.

ايهود اولمرت ويورام توربوفيتش سمحا لوظف دولة مفكر وهام بالاستقالة. من حقهما أن يفعلا ذلك، ولكن من المحظور على الدولة أن تتجاهل كلماته الأخيرة التي قالها. آيلاند ترك من ورائه ظلالا من الشك مخيمة فوق الهرم الفكري المهيمن والنظرية السائدة، هو ترك من خلفه سلسلة من التحذيرات يصدر المستقبل القادم. ولكن من فوق كل ذلك، أودع آيلاند في أيدينا وصية للتفكير. يتوجب على اولمرت وأعوانه، من اجلهم ومن اجلنا جميعا، أن يستوعبوا هذه الوصية وأن يبدأوا في التفكير واعادة التفكير من قبل أن يصبح الوقت متأخرا جدا.

آري شبيط
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/6/12